



اثر تغير سعر الصرف للعملة على التضخم والنمو الاقتصادي والتوازن الخارجي للمدة (2003 – 2023)

مهدي عبد الامير حمادي فرج

جامعة دجلة – كلية الادارة والاقتصاد – قسم العلوم المالية والمصرفية – العراق – بغداد

Dr.mahdi62@gmail.com

Abstract:

The research aims to prove whether the exchange rate achieves monetary policy goals to reach the final goals of the magic square. The research addressed the problem of "Is it possible for a change in the value of the currency to have a positive impact on achieving the magic square in Iraq". The study covered the period 2003-2023 AD in order to try to understand the causal relationship between these variables among themselves and then with the exchange rate. We used causality testing and error models in order to estimate standard models that explain this relationship in the long term. The research concluded that the magic square is considered an unattainable concept for the monetary authorities in Iraq. The economy in Iraq is characterized by the weakness of its structures and composition, which suffer from structural imbalances, which has been reflected in the value of the external local currency and high rates of inflation and unemployment. The Iraqi economy is characterized by inflexibility in production, export and import through its reliance on exporting a single product, and the decline and fluctuation of global oil prices. In addition to the parallel market, which exhausted the state treasury and contributed to the deterioration of the value of the Iraqi dinar, the research recommended encouraging investment in the export sector outside the oil sector. Reducing consumer imports to spare the state



budget the burden of price changes in international markets and controlling import and export movement to prevent foreign currency smuggling.

Keywords: exchange rate, unemployment rate, economic growth rate, external balance, impact of reduction.

المستخلص :

يهدف البحث إثبات فيما إذا كان سعر الصرف يحقق أهداف السياسة النقدية لبلوغ الأهداف النهائية للمربع السحري. عالج البحث مشكلة " هل من الممكن ان يؤدي تغير قيمة العملة تأثيرا ايجابيا في تحقيق المربع السحري في العراق . وغطت الدراسة المدة 2003-2023م وذلك لمحاولة فهم العلاقة السببية بين هذه المتغيرات فيما بينها ثم مع سعر الصرف حيث استخدمنا اختبار السببية و نماذج الخطأ من أجل تقدير نماذج قياسية تشرح هذه العلاقة في المدى الطويل. وتوصلت البحث الى ان يعتبر المربع السحري مفهوما بعيد المنال بالنسبة للسلطات النقدية في العراق ، كما ان الاقتصاد في العراق يتصف بضعف هيكله و تركيبته التي تعاني الاختلالات الهيكلية مما انعكس على قيمة العملة المحلية الخارجية وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، و تتميز الاقتصاد العراقي بعدم المرونة في الإنتاج والتصدير والاستيراد من خلال اعتماده على تصدير منتج واحد، وانخفاض وتذبذب أسعار النفط العالمية، إضافة إلى السوق الموازية التي أنهكت خزانة الدولة وساهمت في تدهور قيمة الدينار العراقي واوصى البحث



تشجيع الاستثمار في قطاع التصدير خارج القطاع النفطي . التخفيض من الاستيراد الاستهلاكي لتجنيب ميزانية الدولة أعباء تغيرات الأسعار في الأسواق الدولية وضبط حركة الاستيراد والتصدير منعا لتهريب العملة الأجنبية .

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف ، معدل البطالة ، معدل النمو الاقتصادي ، التوازن الخارجي ، أثر التخفيض ، المربع السحري كالدور

المقدمة :

يعتبر التحكم في بعض المشاكل الاقتصادية ليس بالأمر الهين نظرا لعلاقات التبادل الدولية وارتباط الاقتصاديات بعضها ببعض، مما يجعل رهانات السياسات الاقتصادية في العالم صعبة يسودها الغموض وعدم اليقين، رغم توفرها على وسائل فعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي بشقيه النقدي والحقيقي من بينها السياسة النقدية التي أصبحت اليوم محل دراسات معمقة لما تواجهه من تحديات فرضتها إفرازات العولمة الاقتصادية، وبذلك أصبح ما يعرف بالمربع السحري معيارا حقيقيا للنجاعة الاقتصادية في مجال اتخاذ القرار لدى السلطات النقدية.

إن ارتباط الدول من خلال وسائل الدفع وخاصة من خلال سعر الصرف كسلاح في يد الدول القوية وعلى رأسها الولايات المتحدة، التي حققت مكاسب من جراء استخدام السياسة النقدية حيث عمدت إلى تخفيض أسعار الدولار بعد اتجاه أسعار البترول إلى الزيادة وهذا ما يشهده العالم



حاليا. والمعروف أن إنشاء صندوق النقد الدولي هو جزء من اتفاقية "بريتون وودز" الذي أصبح يفرض قيود جريئة على الدول النامية، خاصة التي تعاني عجزا هيكليا في اقتصادياتها، والتي لجأت إلى تخفيض القيمة الخارجية للعملة كخيار حتمي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في ظل غياب شروط نجاح هذه العملية، وبذلك أضحت السياسات النقدية غير فعالة في هذه الدول وهذا ما حاولنا إثباته في دراستنا من خلال التجربة و مقارنتها بالتجارب السابقة في هذا المجال، وهو الشيء الذي تؤكد لغة الأرقام من خلال معرفة تأثير تخفيض الدينار العراقي على متغيرات المربع السحري (توازن الرصيد الخارجي لميزان المدفوعات، النمو الاقتصادي، استقرار المستوى العام للأسعار خفض معدلات البطالة) وذلك بالاعتماد على معطيات البنك الدولي حيث تم تحليل هذه العلاقة وفق ما تمليه النظرية الاقتصادية ثم قياسيا باستخدام إختبار السببية و نماذج تصحيح الأخطاء للسلاسل الزمنية الخاصة بمعطيات الدراسة.

وعليه فإن هذه الورقة تختص باستعراض ثلاثة محاور أساسية لدراسة أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة على مؤشرات الاقتصاد الكلي، وذلك انطلاقا من دراسات تجريبية حديثة ما يعطي ميزة نسبية لهذا البحث، حيث جاءت هذه الورقة للإجابة على الإشكال الاتي:

- ما مدى تأثير تغير القيمة الخارجية للعملة على متغيرات المربع السحري للسياسة النقدية؟

منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ومشكلات التنمية البشرية فضلا عن وضع الخطط المناسبة والملائمة لعلاجها من خلال استخدام سياسات الاصلاح المختلفة من اجل النهوض بواقع اقتصاديات تلك البلدان ومنها العراق

"هل من الممكن ان يؤدي تغير قيمة العملة تأثيرا ايجابيا في تحقيق المربع السحري في العراق".

ثانيا : فرضية البحث

تتمثل فرضية البحث بالاتي:

" وجود اثار ايجابية لتغير قيمة العملة في تحقيق اهداف المربع السحري في العراق"

ثالثا :اهمية البحث :

تأتي اهمية من خلال اهمية سعر الصرف لحل المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق وتفاقم المشاكل الاقتصادية التي تعانيها تلك الاقتصاديات وخاصة في معالجة مشكلة البطالة والنمو والتضخم وتوازن ميزان مدفوعاتها .

رابعا :اهداف البحث :

1. تسليط الضوء على سعر الصرف وبيان انتقالاته للأثير على المربع السحري

2. تسليط الضوء للتعريف بالمربع السحري .

3. اجراء دراسة قياسية لبيان تاثير تغير قيمة العملة على المربع السحري كالدور .

خامسا : الحدود الزمانية والمكانية

- الحدود الزمانية : للمدة 2003-2023

- الحدود المكانية : الاقتصاد العراقي

هيكلية البحث :

للتحقق من فرضية البحث والوصول الى اهدافه . تم تقسيم البحث الى مقدمة ومنهجية وثلاثة مباحث ، وللإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسيم هذا البحث إلى المحاور الثلاثة التالية: ناقش المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية و سعر الصرف. والمبحث الثاني تناول : علاقة سعر الصرف الموازي بمتغيرات المربع السحري ، والمبحث الثالث ركز على : دراسة قياسية لأثر تغير قيمة الدينار العراقي على المربع السحري.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية و سعر الصرف:

يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديث العهد نسبيا، حيث ظهر في أدبيات الاقتصاد في القرن 19م كما رأيناه من خلال المدارس الاقتصادية المختلفة. حيث بدأت تستخدمها الدولة إلى جانب السياسات الأخرى السياسة المالية أو السياسة التجارية أو سياسة الأسعار أو سياسة الأجور ،

للتأثير على متغيرات الأساسية للنشاط الاقتصادي كالأستثمار والأسعار والإنتاج والدخل. وإن من أهم التعاريف المختلفة المتفق عليها للسياسة النقدية نذكر مايلي:

المقصود بالسياسة النقدية هو تنظيم كمية النقود المتداولة في المجتمع قصد تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الرامية إلى تحقيق النمو الإقتصادي والقضاء على البطالة والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات، وإستقرار المستوى العام للأسعار (ضياء مجيد الموسوي ، 2002)

1-1 : الأهداف النهائية للسياسة النقدية (المربع السحري):

تعتبر أهداف السياسة النقدية بمثابة تكامل لنفس أهداف السياسة الاقتصادية المعبر عنها بالمربع السحري للإقتصادي كالدور Kaldor ، يمكن تقسيمها إلى صنفين أهداف داخلية تتمثل في رفع مستوى النمو، تخفيض معدل البطالة ومحاربة التضخم، وخارجية تخص تحسين وضعية ميزان المدفوعات حيث أن كل هذه الأهداف يمكن دراستها على المدى القصير أو الطويل حسب الظروف الإقتصادية، ولهذا يظهر المربع صعب المنال أو التحقيق مرة واحدة في ظل الاختلالات الدورية لكل مرحلة ولذلك لا يمكن التركيز عليها بصفاتها أهداف عامة نهائية دون المرور على أهداف وسيطية نذكر منها : تطور مؤشرات الكتلة النقدية ، إستقرار سعر الفائدة ، إستقرار سعر الصرف (Longat & Vanhove , 2001)

2-1 : سعر الصرف:

يتضح جليا أن عملية مبادلة عملة نقدية بأخرى يقتضي فارق نسبي بين قيمتين أو بالأحرى ثمن مبادلة عملتين ، يطلق عليها بسعر الصرف الذي تقيم به العملة المحلية بالنسبة إلى عملة أجنبية عند القيام بنشاطات إقتصادية خارجية تجارية أو استثمارية. ومنه سعر الصرف هو القيمة التي



تتخذ على أساسها العملة الوطنية سعرا لها مقابل العملات الأجنبية ، حيث يمكن ببساطة اعتبار العملة كأى سلعة من السلع الأخرى التي تتخذ سعرا معيناً لها مقيماً بالعملات الأخرى وفقاً لتفاعلات قوى العرض والطلب عليها.

وعليه يعرف سعر الصرف لأي عملة على أنه قيمة العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية.

1-2-1 : أدوات سياسة سعر الصرف

تعتبر عملية التخفيض للقيمة الخارجية من السياسات المهمة ضمن برامج الاستقرار والتعديل الهيكلي المطبقة من طرف صندوق النقد الدولي بالنسبة للدول التي تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها مما دفع لإعادة جدولة الديون الخارجية لهذه الدول النتائج الاقتصادية لتغير سعر صرف العملة معقدة بسبب صعوبة تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، بالنسبة للتيار الاقتصادي التقليدي يمكن أن يكون لعملية التخفيض أثر توسعي للإقتصاد إذا كانت هناك موارد غير مستخدمة في حالة التوظيف الكامل يكون هناك ارتفاع في الأسعار كأثر مباشر لعملية التخفيض وفقاً لأبحاث كل من Taylor & Krugman سنة 1978م .

تعتبر جميع إقتصاديات العالم مرتبطة ببعضها البعض بشكل يجعل من السياسات النقدية والموازنة التي يتم تبنيها وتطبيقها في دول معينة تؤثر على الإنجاز الاقتصادي للدول الأخرى

كذلك يضاف إلى هذه قضية إختلاف التوجهات فيما يخص السياسات الإقتصادية لكل دولة على حدا ، خاصة في حالة تبني البعض منها مبدأ الحماية والتي تقلل من آفاق التعاون في ميدان التجارة الدولية ، كما أن مجال السياسة الإقتصادية الدولية الكلية يتطلب التركيز على أمور هامة خاصة ما يتعلق بسياسات سعر الصرف، ومن أجل معرفة الآثار المحتملة لسياسة سعر الصرف فإنه الأحسن التفرقة بين التغيرات في أسعار الصرف الاسمية والتغيرات في أسعار الصرف الحقيقية، فالتغير في سعر الصرف الاسمي بين عمليتي دولتين ناتج عن تغير سعر الصرف الحقيقي الفعلي الذي يسود في السوق، أما التغير في سعر الصرف الحقيقي فيمثل التغير في سعر الاسمي للصرف معدلا بالفروقات التي تحدث في معدلات التضخم بين البلدين، وفي آخر المطاف فإن القيمة الحقيقية التي تكسب منتوجات إحدى الدولتين ميزة تنافسية في مجال التصدير والاستيراد (غازي عبدالرزاق ، 2001) ، ومن أهم أدوات هذه السياسة نذكر :

1-2-2 : سياسة تخفيض سعر الصرف يعتبر تخفيض قيمة العملة إجراء تلجأ إليه السلطات النقدية في الدولة لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية بموافقة صندوق النقد الدولي كما نصت عليه اتفاقية بروتن وودز سنة 1944م بالتحديد في المادة الرابعة من ميثاقه والذي ينص على أنه : " إذا كانت دولة ما تعاني من اختلال أساسي هيكلي في ميزان مدفوعاتها، فبإمكانها أن تقترح تغيير في سعر صرفها ، وذلك بتقليص ما تمثله العملة المحلية من عدد الوحدات النقدية للعملة

الأجنبية أي رفع سعر الصرف الأجنبي، ويمكن أن نفرق بين مفهوم تخفيض قيمة العملة وهو تصرف إداري يتم بقرار تتخذه السلطات النقدية بناء على سياسة مقصودة من أجل تحقيق أهداف معينة وبمعنى آخر تغيير تعريف العملة وذلك بتخفيضها بالنسبة لقاعدة الذهب، لحقوق السحب الخاصة و بالتالي بالنسبة لكل العملات الأجنبية.

أما تغيير قيمة العملة فهي حالة طبيعية تلقائية نتيجة لظروف إقتصادية معينة كارتفاع أسعار السلع أو نتيجة زيادة في عرض العملة في السوق الصرف الأجنبي (صفوت عبدالسلام ، 2000) .

1-2-3 : مفهوم تخفيض سعر الصرف يقصد بالتخفيض التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية من أجل الوفاء بأهداف معينة تدخل ضمن السياسة الإقتصادية المتبعة من أجل معالجة وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد.

ان عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة بمثابة زيادة في سعر الصرف ، ما يعني رفع سعر العملة المخفضة بالنسبة للعملات الاجنبية فإذا كان لدينا $1\$ = 1220 \text{ DI}$ وقمنا بتخفيض قيمة الدينار ب 10% يصبح لدينا سعر الصرف الجديد $1\$ = 1500 \text{ DI}$

كما أن القدرة على تخفيض القيمة الاسمية للعملة تولد انخفاض حقيقي لسعر الصرف الذي يتبع بمستوى تضخم التابع لتغيرات تعادل القوة الشرائية، بالإضافة إلى أن تواصل إرتفاع الأسعار مستقبلا الذي يدل على فعالية عملية التخفيض، ويستعمل غالبا مؤشر سعر الصرف الفعلي

الحقيقي (TCER) قياس فعالية التخفيض عن طريق النسبة المئوية بين تغير سعر الصرف الفعلي الإسمي و ما ينتج عنه من تغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي (Sylvie COSTE , 1999).

المحور الثاني: علاقة سعر الصرف بمتغيرات المربع السحري :

1-2. أثر تغير سعر الصرف على المربع السحري

ترتكز صياغة المؤسسات النقدية الدولية التي تدعو بموجبها الدول الطالبة لبرامج التعديل الهيكلي في اقتصادياتها إلى تخفيض قيمة العملة لإحداث التوازن في موازين مدفوعاتها على عدة مرتكزات من بينها مبدأ نظرية أسلوب المرونات . وأسلوب المرونات هو أحد سياسات تسوية الاختلال الخارجي، التي تتضمن أيضا أسلوب الاستيعاب Absorption الذي يركز أساسا على دور السياسة المالية والأسلوب النقدي الذي يركز أساسا على العرض و الطلب المرتبط بالكتلة النقدية، وسنحاول فيما يلي، التطرق الى أسلوب المرونات باعتباره يركز على أهمية تغير قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في إحداث التغير في رصيد ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى تفسير أثر التخفيض على التضخم واستقرار الأسعار وعلاقته بمعدل البطالة، وأخيرا تحقيق نمو الناتج المحلي الخام، ونظرا للضبابية التي تسود العلاقة بين تخفيض سعر الصرف و أهداف السياسة النقدية حاولنا إعطاؤها بعدا نظريا ثم الاستفادة من الدراسات التجريبية في هذا المجال.

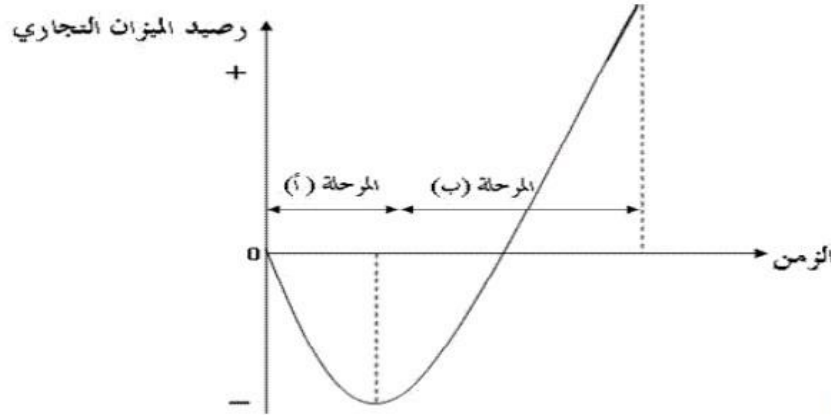
2-1-1 : مدخل أسلوب المرونات كأثر للتخفيض على الميزان التجاري: تدور فكرة هذا الأسلوب حول مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة إلى سعر صرف العملة المحلية وأهميتهما في توجيه ميزان المدفوعات. ظهر هذا الأسلوب خلال فترة ثلاثينات ق 20 وينسب إلى روبنسون Robinson و قد تدعم بما يسمى بشرط مارشال-ليرنر . Marshal-Lerner.

• تشكل المنحنى (J)

- ويمكننا تفسير أثر التخفيض بتشكل منحنى (J) كما يلي:

مع العلم أن لعملية تخفيض سعر القيمة الخارجية للعملة الوطنية عاملين أساسيين، العامل السعري والعامل الكمي وبالتالي عند القيام بالتخفيض يبرز دور المرونات في تفسير الأثر السعري، وذلك بتغير أسعار الصادرات والواردات بحيث تصبح أسعار الواردات بعد التخفيض مرتفعة مقومة بالعملة المحلية، بينما تعرف قيمة الصادرات بالعملة الأجنبية انخفاضاً، وهكذا يتم التصدير بأقل الأسعار و الإستيراد بأسعار مرتفعة مما يؤثر سلباً على رصيد الميزان التجاري في المرحلة (أ) في المنحنى (J) كون الإنتاج المحلي يعتمد على المواد الأولية المستوردة (أوموتوند، 1987). أما فيما يخص العامل الكمي، فإن الطلب على السلع المستوردة يقل نظراً لارتفاع أسعارها بعد التخفيض، بالمقابل يرتفع الطلب على السلع المحلية من الشركاء الأجبيين للتصدير نظراً

لإنخفاضها في الأسواق الأجنبية، وهكذا تقوم الدولة بالتصدير أكثر مما تستورد مما يساعد على إعادة التوازن إلى الميزان التجاري في المرحلة (ب) في المنحنى (J)



يعتبر شرط مارشال - ليرنر شرطاً كافي لكي يترتب على تخفيض قيمة العملة المحلية تحسن في ميزان مدفوعات الدولة لذا يعرف هذا الشرط بأنه الشرط الكافي لاستقرار ميزان المدفوعات ويكون ميزان المدفوعات في حالة توازن مستقر عند إتباع نظام الصرف المتغير و هذه هي الحجة العملية من وراء القول بضرورة تخفيض سعر العملة لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

3-1-2 : العامل السعري كأثر التخفيض على المستوى العام للأسعار:

إن قيام البنك المركزي العراقي بعملية تخفيض سعر صرف العملة يكون له انعكاساً مباشراً على المستوى العام للأسعار، حيث تصبح أسعار الصادرات الوطنية أقل مما كانت عليه قبل التخفيض، في حين ترتفع أسعار الواردات.



مثال: إذا كان سعر صرف الدينار العراقي بالنسبة للدولار الامريكي كمايلي :

قبل التخفيض: 1 دولار = 1220 د.ع .

بعد التخفيض: 1 دولار = 1500 د.ع .

وليكن سعر سلعة العراقي 1500 د.ع فيمكن أن نقيم هذا السعر بالدولار ليصبح:

- قبل التخفيض: $1220 / 1500 = 0.123$ دولار .

- بعد التخفيض $1500 / 1500 = 1$ دولار .

من جهة ثانية نفترض سعر سلعة أجنبية 400 دولار فإن هذا السعر مقوما بالعملة المحلية يصبح

- قبل التخفيض: $1220 \times 400 = 488000$ د.ع .

- بعد التخفيض $1500 \times 400 = 600,000$ د.ع .

وهكذا يتضح لنا جليا أن أسعار الصادرات الوطنية تتخفض مقومة بالعملة الأجنبية بعد عملية

التخفيض في حين ترتفع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية حيث انتقلت كما رأينا من

488000 د.ع إلى 600000 د.ع . (A. Dennouni, 1998)

ويتضح أن انخفاض سعر الصرف يؤدي لزيادة مستوى الأسعار وذلك للأسباب التالية :

• ضعف ثقة الأفراد بالعملة المحلية وخاصة إذا كانت السياسة الاقتصادية غير واضحة المعالم يسودها عدم الإستقرار في القرارات وبالتالي خلق عدم اليقين و الثقة وعندها إما يبادر الأفراد لعدم الميل إلى السيولة في اقتناء السلع المادية أو تزداد سرعة تداول النقود وترتفع الأسعار .

• في حالة سيادة السلع الغذائية و الضرورية الجانب الأكبر من حجم الواردات، فإن تخفيض سعر الصرف يرفع نفقات المعيشة، وبالتالي تزداد نفقات الإنتاج نتيجة ارتفاع الأجور ومن ثم ترتفع الاسعار .

إذا كان تخفيض سعر الصرف يزيد مرونة الطلب على الصادرات كما أنه نتيجة لارتفاع الطلب عليها قد تؤدي إلى زيادة أسعارها في حالة عدم مرونة الإنتاج وخاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية، أو حتى الصناعية إذا سادت حالة التشغيل الكامل في الإقتصاد القومي أو القريب من الكامل، وإذا كانت زيادة الصادرات ينتج عنها زيادة الدخل الوطني والاستخدام فإن ارتفاع الأسعار يعتبر نتيجة مؤكدة إلى حد كبير بسبب ارتفاع الأجور ونفقات الإنتاج وفقدان عناصر الإنتاج المطلوبة (محمد الناشر ، 1977) .

لا يمكن ربط تطور معدل الكتلة النقدية كمصدر أساسي للتضخم، كما يعتبر تخفيض سعر صرف العملة كنتيجة للحيلولة دون إرتفاع التضخم، إلا أنه يمكن أن يكون مصدرا لإرتفاع الأسعار وذلك لأسباب عديدة كما توضح التجارب الآتية:

دراسة (Hossain Akhtar, 2005) حيث أجريت في هذا الإطار دراسة قياسية لأثر التخفيض على معدل التضخم لسلسلة زمنية خاصة بدولة أندونيسيا مابين 1954-2002م، وأثبتت النتائج الدراسة القياسية أن العلاقة الثنائية بين التضخم و تخفيض العملة ضعيفة ، وأن تخفيض العملة ليس مصدر أساسي للتضخم في أندوسيا بل نتيجة إرتفاع في معدل الكتلة النقدية.

دراسة (J.Gali & T.Monacelli , 2005) حيث قام الباحثان بتحليل ديناميكي للآثار الاقتصادية الكلية لسياسة نقدية مثلى تستخدم نموذج كالفو للأسعار اللزجة (the Calvo Sticky price model) في تحليل أثر تخفيض سعر الصرف على نموذج مبسط لاقتصاد مفتوح بغرض استهداف التضخم المحلي ومؤشر أسعار الاستهلاك وصولا لتفعيل الناتج المحلي بالاعتماد على قاعدة تايلور .

2-1-4 : أثر التخفيض على مستوى التشغيل

من العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة والتي تم صياغتها في منحنى فيليبس كما سبق الإشارة إليه في الفصل الأول ، وهو تحكيم صعب ، في إطار أهداف السياسة النقدية ،



حيث يمكننا الارتكاز عليه في تفسير علاقة التخفيض بمعدل البطالة مروراً بمعدل التضخم وذلك أن هذه العلاقة ثابتة على المدى الطويل في إطار النظرية الكينزية للطلب متراكم - عرض متراكم الذي يحقق أكبر مستوى من تشغيل الموارد الإنتاجية في حين يرى أصحاب المدرسة النقدية أن هذه العلاقة ثابتة على المدى القصير فقط ثبات العوامل الأخرى لقيام هذه العلاقة، وهذا انطلاقاً من شروط نجاح عملية تخفيض سعر الصرف مع العلم أن زيادة حجم الصادرات كنتيجة لعملية التخفيض طبقاً لأثر العامل السعري هذا يؤدي إلى الرفع من عوامل الإنتاج التي من بينها اليد العاملة نظراً لارتفاع مرونة الطلب على السلع المحلية وهذا ما يمكن تقبله كعامل لامتصاص البطالة على المدى القصير.

وهذا ما أثبتته للدراسة التي قام بها كل من Krugman و Obstfeld سنة 2003م، من خلال التجربة المصرية في تخفيض قيمة الجنيه المصري و أثره على ميزان المدفوعات كمصدر لرفع إحتياجات الصرف من العملة الصعبة، حيث لوحظ أثر توسعي للتخفيض على الطلب الكلي من خلال ارتفاع الصادرات والطلب على السلع المحلية بعد انخفاض أسعارها، وهذا ما أدى إلى رفع وتيرة الانتاج من طرف الوحدات الاقتصادية، السبب الذي أدى زيادة استخدام عوامل الانتاج في قطاع التصدير والصناعات الصغيرة والمتوسطة، مما جعل إستغلال اليد العاملة العاطلة وتخفيض معدل البطالة في مصر خلال تلك الفترة (Hala , 2008) .

المحور الثالث : قياس أثر تغير تخفيض الدينار العراقي على المربع السحري

- دراسة السببية :

يعتبر توضيح العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية أمراً بالغ الأهمية، هذا الأخير بفهم وتفسير معمقين للظواهر الاقتصادية، أما عملياً يعد ضرورياً بهدف صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية في حين نجد أن معرفة السببية جد مهم أيضاً من أجل توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية.

- التعريف بمتغيرات الدراسة واختبار السببية

يمكن إسقاط هذه الدراسة على حالة العراق حيث نكتفي باستعمال اختبار السببية ونماذج تصحيح الخطأ، وبذلك نقوم بتصنيف المتغيرات ضمن قسمين كالآتي:

- البيانات المستخدمة هي البيانات السنوية ولغرض القياس تم تحويل البيانات السنوية الى

ربع سنوية للمدة 2003-2023

جدول (1) بيانات السنوية للمتغيرات الاقتصادية قيد البحث



السنة	سعر الصرف	معدل البطالة	صافي قيمة الميزان التجاري	النمو الاقتصادي	معدل التضخم
2004	1454	8.60			27.00
2005	1472	8,70	2.05-	1.675675676	37.00
2006	1475	8,70	6.69	5.645933014	53.20
2007	1266	8,70	18.96	1.882045089	10.10
2008	1203	8,50	27.89	8.228785933	12.70
2009	1182	8.40	2.23-	3.377144943	6,90
2010	1185	8.30	7.4	6.410030019	2.90
2011	1196	8.10	30.75	7.542316628	5.80
2012	1233	8.00	33.59	13.93411002	6.10
2013	1232	9.30	22.02	7.631881899	1.90
2014	1214	10.60	20.32	0.195042154	2.20
2015	1247	10.70	1.79-	4.722135008	1.40
2016	1275	10.80	2.71	13.7914493	0.60
2017	1258	13.00	15.15	-1.823259735	0.20
2018	1209	14.10	35.05	2.635392625	0.40
2019	1296	15.10	16.62	5.517205313	-0.20
2020	1224	16.20	4.19-	-12.03845963	0.60
2021	1474	16.20	27.55	1.583276989	6.00
2022	1482	15.50	57.92	7.01092684	5.00

أولاً: المتغيرات المستقلة

لقد تم حصر المتغيرات المستقلة في متغيرة سعر الصرف كمؤشر يستخدم في إطار السياسة النقدية، وذلك من خلال عملية التخفيض.

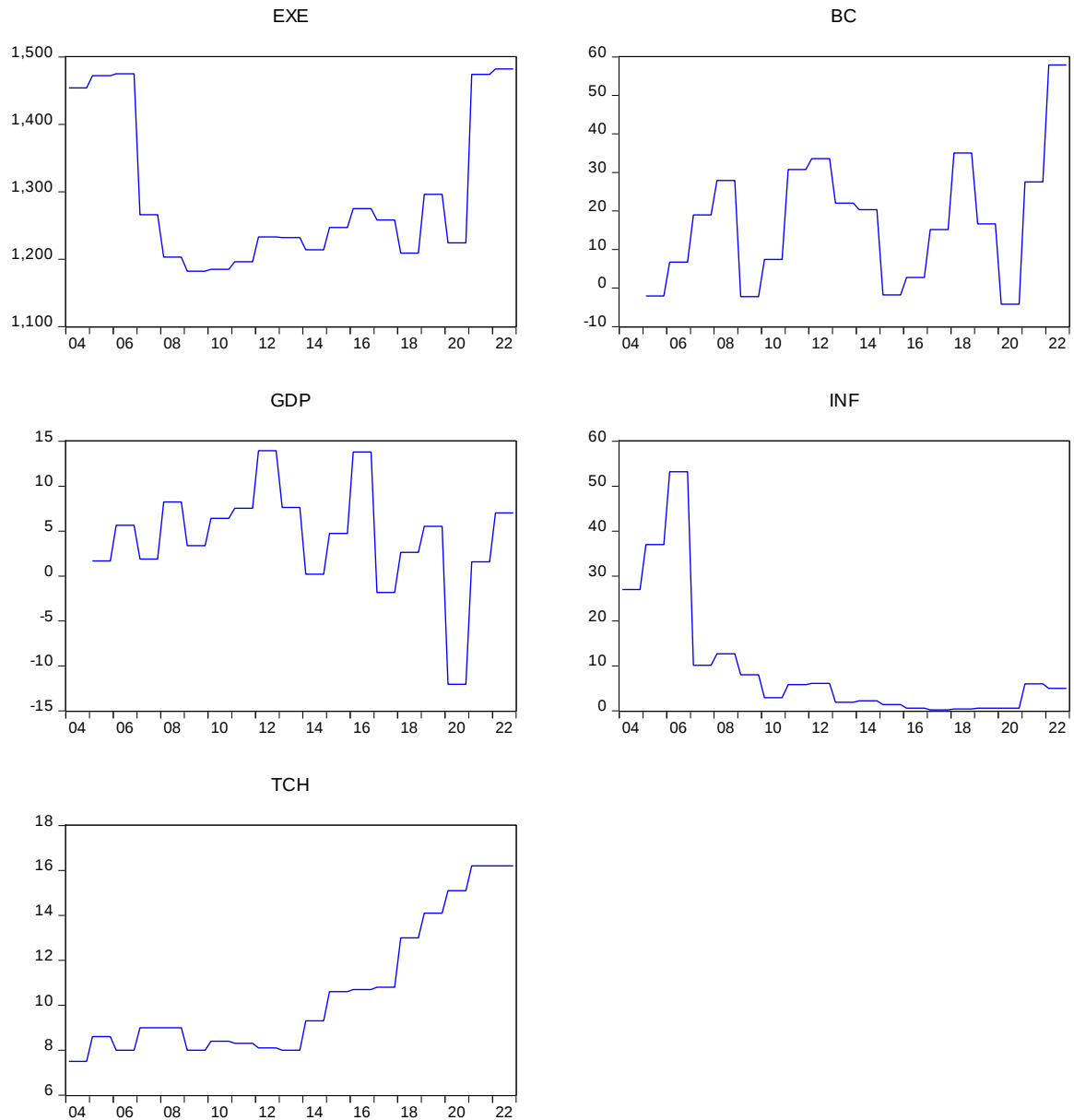
ثانياً : المتغيرات التابعة : نحن بصدد دراسة متغيرات المربع السحري والتي تمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وتتمثل في:



- الرصيد الخارجي لميزان المدفوعات ركزنا على دراسة الميزان التجاري كونه مؤشر هام لتوازن هذا الأخير، دون إهمال تأثير العناصر الأخرى في التحليل الاقتصادي.
 - مؤشر المستوى العام للأسعار لأنه معيار أساسي لقياس معدل التضخم.
 - معدل البطالة أو مستوى التشغيل.
 - الناتج المحلي الاجمالي: كمؤشر لنمو الدخل المحلي وتطور الجهاز الإنتاجي المحلي.
- حيث تم ترميز متغيرات الدراسة كما يلي:
- EXE سعر الصرف الموازي.
 - BC رصيد الميزان التجاري.
 - TCH معدل البطالة.
 - GDP الناتج المحلي الاجمالي (معدل النمو).
 - INF معدل التضخم

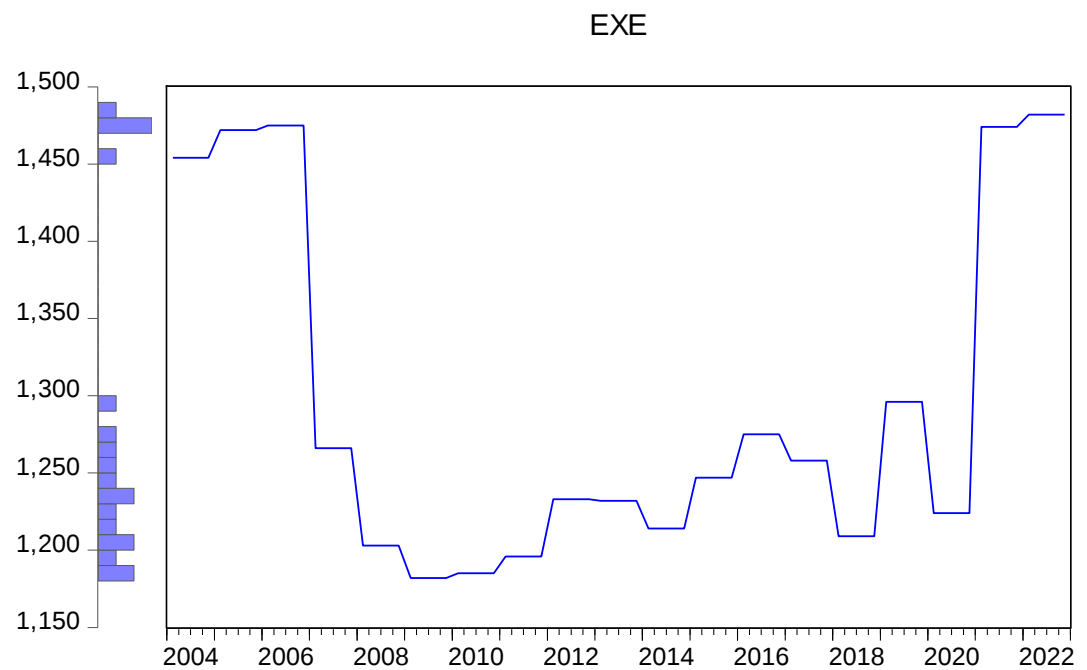
استعنا ببرنامج الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية في معالجة المتغيرات واختبارها وكذا في تقدير النماذج. وهنا الاشكال توضح ان كافة المتغيرات هي ليست مستقرة عند المستوى وانما كانت مستقرة عند الفرق الاول

شكل رقم (1) توضح ان المتغيرات غير مستقرة عند المستوى للمدة 2003-2022



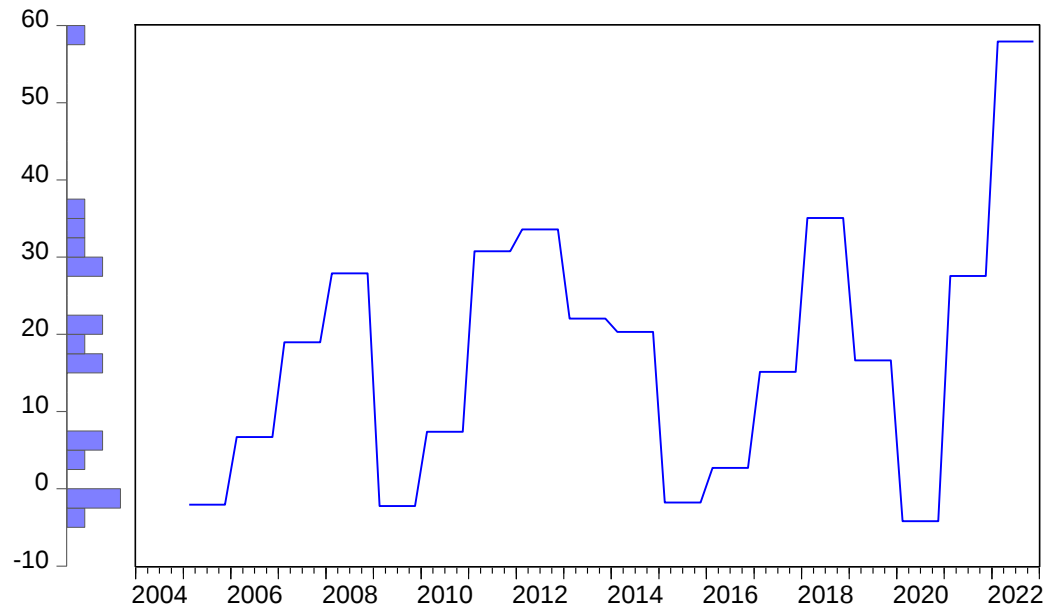


شكل (2) : بعد اخذ الفرق الاول للمتغيرات

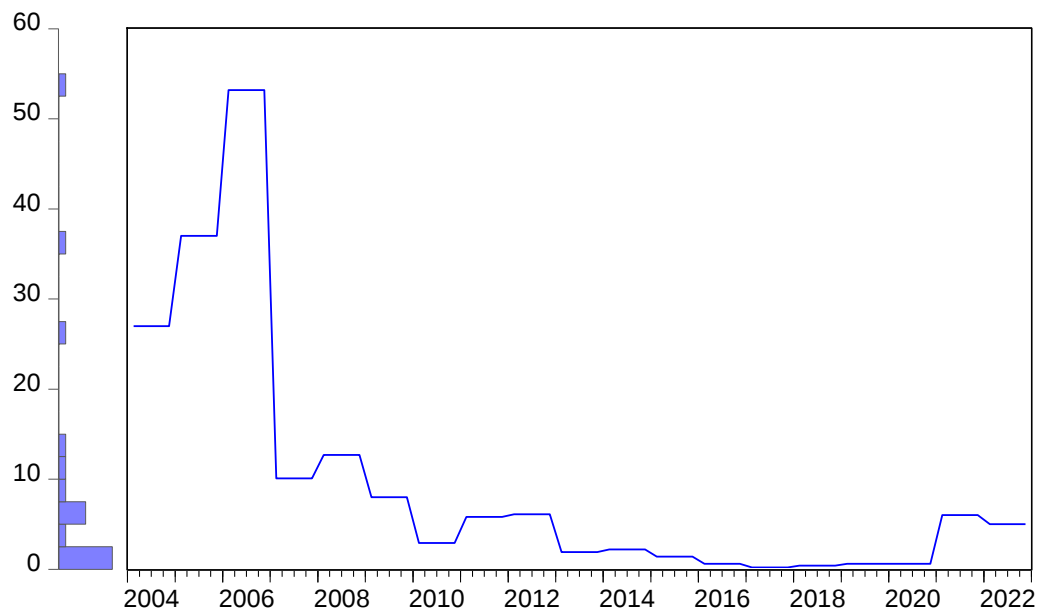


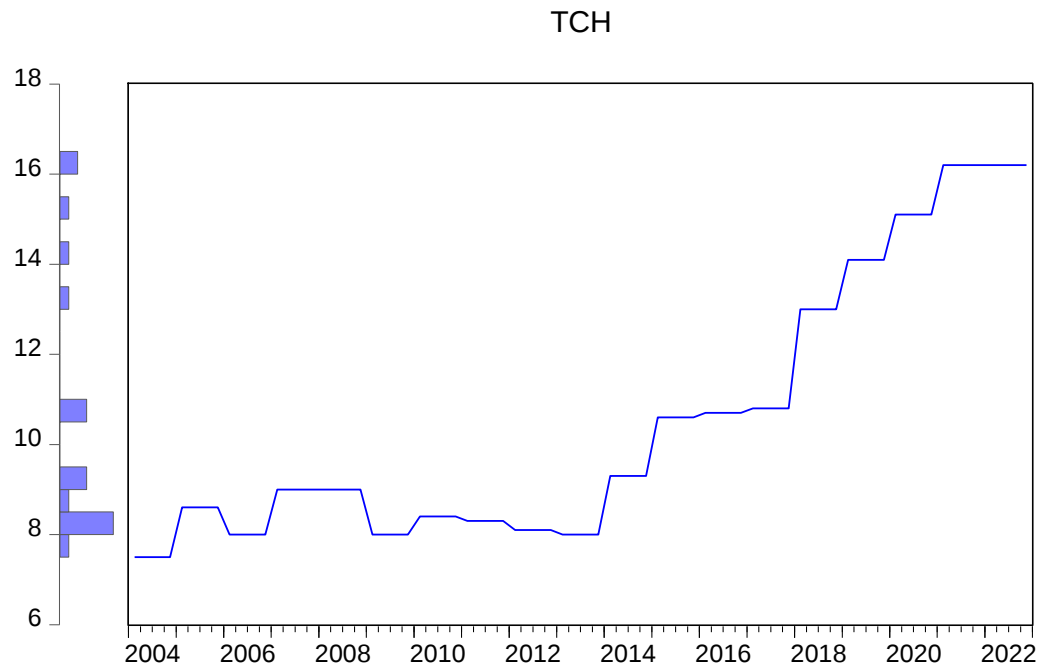
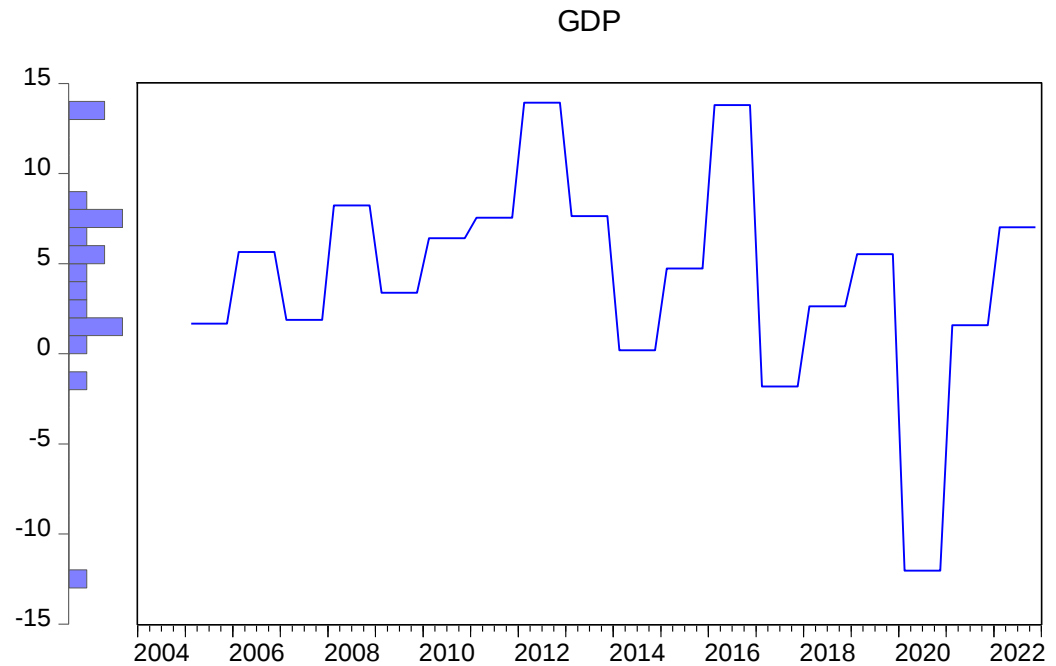


BC



INF





4. تقدير النماذج المقدرة وكالاتي

$$GDP=B_0+b_1ECE.....(1)$$

$$TCH=B_0+b_1EXE.....(2)$$

$$BC=B_0+b_1EXE.....(3)$$

$$Inf=b_0+b_1Exe.....(4)$$

جدول (2) يوضح استقرار المتغيرات عند الفرق الاول

سكون المتغيرات عند الفرق الاول						
Exe	Inf	BC	TCH	GDP		
-4.238570	-4.632296	-3.737089	-6.29542	-6.0640	t-Statistic	بدون الحد
	0.003	0.002	0.005	0.001	Proob	الثابت
-4.238570	-5.624067	-3.737089	-3.018510	-6.354012	t-Statistic	مع الحد
0.002	0.001	0.002	0.007	0.002	Proob	الثابت والاتجاه
-4.238570	-5.954468	-3.737089	-3.737089	-6.295472	t-Statistic	بدون الحد
0.005	0.000	0.002	0.005	0.002	Proob	الثابت والاتجاه

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على البرنامج الاحصائي E-VIEWS.10

جدول (3) اختيار فترة البطء وتم اختيار واحدة

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: EXE BC GDP INF TCH
Sample: 2004Q1 2022Q4



Included observations: 66

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1213.880	NA	7.56e+09	36.93577	37.10165	37.00132
1	-948.3364	482.8073	5176757.	29.64656	30.64186*	30.03985*
2	-943.8117	7.541205	9755384.	30.26702	32.09173	30.98805
3	-934.7371	13.74932	16345505	30.74961	33.40374	31.79838
4	-906.3571	38.70006	15747765	30.64718	34.13073	32.02370
5	-810.4201	116.2873*	2049989.*	28.49758*	32.81054	30.20183
6	-805.1187	5.622703	4434677.	29.09451	34.23688	31.12650

جدول (4) يوضح العلاقات السببية بين المتغيرات قيد البحث

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 03/07/24 Time: 11:35

Sample: 2003Q1 2022Q4

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause EXE	70	3.21720	0.0465
EXE does not Granger Cause GDP		0.16206	0.8507
BC does not Granger Cause EXE	70	0.07416	0.9286
EXE does not Granger Cause BC		1.01371	0.3685
INF does not Granger Cause EXE	74	1.38100	0.2582
EXE does not Granger Cause INF		0.55954	0.5740
TCH does not Granger Cause EXE	74	2.24839	0.1132
EXE does not Granger Cause TCH		0.04874	0.9525
BC does not Granger Cause GDP	70	0.10086	0.9042
GDP does not Granger Cause BC		0.72389	0.4887
INF does not Granger Cause GDP	70	0.00531	0.9947
GDP does not Granger Cause INF		0.39148	0.6776
TCH does not Granger Cause GDP	70	0.86514	0.4258
GDP does not Granger Cause TCH		1.52072	0.2262
INF does not Granger Cause BC	70	0.00351	0.9965
BC does not Granger Cause INF		0.22374	0.8001
TCH does not Granger Cause BC	70	0.95311	0.3909
BC does not Granger Cause TCH		0.15238	0.8590
TCH does not Granger Cause INF	74	0.02077	0.9795
INF does not Granger Cause TCH		0.06277	0.9392

المصدر من اعداد الباحث اعتمادا على البرنامج الاحصائي

جدول (5) تصحيح الخطأ بين متغيرات البحث

المتغيرات	معامل تصحيح	قيمة المعلمات	الانحراف المعياري	قيمة t	pro
Exe&gdp	CointEq(-1)*	-0.159282	0.067727	-2.351821	0.0216
Exe&tch	CointEq(-1)*	0.009776	0.004179	2.339461	0.0221
Exe&bc	CointEq(-1)*	-0.140245	0.048350	-2.900653	0.0050
EXE&INF	CointEq(-1)*	-0.069087	0.043407	-1.591599	0.1159

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على البرنامج الاحصائي

1. من الجدول (4) يتبين لا توجد علاقات سببية بين كافة المتغيرات المستقل (تغير سعر الصرف) والمتغيرات التابعة (المربع السحري)
2. قبل اختبار منهجية ARDL تم اختيار من البرنامج فترة ابطاء واحدة لكافة المتغيرات .
3. من اختبار منهجية ARDL وجد ان معامل التحديد يشرح 84% من التغيرات الحاصلة في الميزان التجاري سببها تغير سعر الصرف ويرتبط بعلاقة موجبة مع الميزان التجاري والنموذج بأكمله معنوي من خلال ملاحظة F وتساوي 122.4872 وان $pro=0.0000$ و يعاني النموذج من مشكلة عدم التجانس ولا يوجد ارتباط ذاتي كما لا توجد علاقة طويلة الاجل بسبب ان قيمة F اقل من الحدود الدنيا والعليا وبينهما علاقة قصيرة الاجل من خلال اشارة معامل تصحيح الخطأ السالبة والمعنوية ويتضح ذلك من الجدول (5) والنموذج مستقر والشكل (3)
4. من اختبار منهجية ARDL وجد ان معامل التحديد يبين 88% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي سببها سعر الصرف ويرتبط بعلاقة موجبة معه والنموذج باكملة معنوي من خلال ملاحظة F وتساوي 172.3309 وان $pro=0.0000$ والنموذج يعاني من مشاكل قياسية في التوزيع وعدم وجود ارتباط ذاتي ولا يعاني من مشكلة عدم التجانس وقيمة المعلمة للناتج بفترة ابطاء واحدة بقيمة 0.923280 ومعنوية ولا توجد علاقة طويلة الامد بينهما من خلال اختبار الحدود F-statistic 1.35 حيث كانت قل من

الحدود الدنيا والعليا وبينهما علاقة قصيرة الاجل من خلال اشارة معامل تصحيح الخطأ السالبة والمعنوية

ويتضح من الجدول (5) والنموذج مستقر والشكل (4)

5. من اختبار منهجية ARDL وجد ان معامل التحديد يساوي 93% من التغيرات الحاصلة في التضخم

سببها سعر الصرف ويرتبط بعلاقة موجبة معه والنموذج باكملة معنوي من خلال ملاحظة F وتساوي

ارتباط ذاتي وقيمة المعلمة للتضخم بفترة ابطاء واحدة بقيمة 0.930913 ومعنوية ولا توجد علاقة طويلة

الامد بينهما من خلال اختبار الحدود F-statistic 0.821262 حيث كانت اصغر من الحدود الدنيا

والعليا وبينهما توجد علاقة قصيرة الاجل من خلال اشارة معامل تصحيح الخطأ السالبة ولكنها غير معنوية

ويتضح من الجدول (5) والنموذج مستقر والشكل (5)

6. من اختبار منهجية ARDL ان معامل التحديد يوضح 97% من التغيرات الحاصلة في البطالة

سببها سعر الصرف ويرتبط بعلاقة موجبة معه والنموذج باكملة معنوي من خلال ملاحظة F

وتساوي 1521.001 وان $pro=0.000$ والنموذج يعاني من مشاكل في التوزيع ولا يعاني من

مشكلة الارتباط الذاتي ولا يعاني من عدم التجانس وقيمة المعلمة للبطالة بفترة ابطاء واحدة بقيمة

1.009776 وغير معنوية ولا توجد علاقة طويلة الامد بينهما عند كافة المستويات

1% و5% و10% من خلال اختبار الحدود F-statistic 1.775052 ولا توجد علاقة

قصيرة الاجل من خلال اشارة معامل تصحيح الخطأ الموجبة ولكنها معنوية

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1. رفض فرضية البحث بوجود اثار ايجابية لتغير قيمة العملة في تحقيق اهداف المربع

السحري في العراق

2. يعتبر المربع السحري مفهوما بعيد المنال بالنسبة للسلطات النقدية في العراق ، في وقت أصبح الاقتصاد العراقي يتلقى الصدمات تلوى الأخرى بانهيار الأسواق الخارجية للعملات، وهذا لضعف هيكله و تركيبته التي تعاني الاختلالات الهيكلية مما انعكس على قيمة العملة المحلية الخارجية وارتفاع معدلات التضخم والبطالة،
3. تميز الاقتصاد العراقي بعدم المرونة في الإنتاج والتصدير والاستيراد من خلال اعتماده على تصدير منتج واحد، وانخفاض وتذبذب أسعار النفط العالمية، إضافة إلى السوق الموازية التي أنهكت خزانة الدولة وساهمت في تدهور قيمة الدينار العراقي .
4. مما أدى بالعراق إلى اللجوء للهيئات الدولية لمحاولة تكييف اقتصادها مع الواقع الدولي الجديد مما أدى إلى تغيير بعض أنماط التسيير والإنتاج والتخفيف من الارتباط الكبير للاقتصاد بأسعار النفط العالمية التي تتحدد خارج دائرة البلد .
5. لقد حاول العراق خلال الإصلاحات التي قامت بها الوصول إلى الاستقرار النسبي لسعر الصرف، حيث مست هذه الإصلاحات عمليات تخفيض قيمة الدينار العراقي والتي اثرت سلبا على مستوى المعيشة للفرد والمجتمع العراقي.



ثانيا : التوصيات

1. تشجيع الاستثمار في قطاع التصدير خارج القطاع النفطي .
2. محاولة التحكم في المعلومة الاقتصادية من خلال بناء قاعدة بيانات صحيحة في جميع
الميادين لتسهيل مواجهة التحديات المستقبلية .
3. التخفيض من الاستيراد الاستهلاكي لتجنيب ميزانية الدولة أعباء تغيرات الأسعار في
الأسواق الدولية
4. محاربة السوق الموازية للصرف كعامل لتدهور قيمة الدينار العراقي، وذلك من أجل الرفع
من ثقة المستثمر و المستهلك اتجاه العملة المحلية.
5. ضبط حركة الاستيراد والتصدير منعا لتهريب العملة الاجنبية



المراجع والمصادر :

- اوموتوند جونسون " تخفيض سعر العملة وتوسيع الصادرات " مجلة التمويل والتنمية سنة 1987م ، مجلد 24 العدد 1 ص 23-25 .
- اوموتوند جونسون " تخفيض سعر العملة والواردات " مجلة التمويل والتنمية سنة 1987م ، مجلد 24 العدد 2 ص 18-19 .
- جان كليمان " نتائج تخفيض فرنك الاتحاد المالي الافريقي " مجلة النمو والتنمية سنة 1995م ، مجلد 32 العدد 2 ص 26 .
- غازي عبد الرزاق " التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية " دار وائل للنشر ، عمان سنة 2001م ص 136 .
- صفوت عبد السلام عوض الله " سعر الصرف وأثره على علاج إختلال ميزان المدفوعات " دار النهضة العربية القاهرة سنة 2000م ص 33 .
- ضياء مجيد الموسوي " الإقتصاد النقدي " مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية سنة 2002م ص 173 .
- محمد الناشر " التجارة الداخلية والخارجية " ، منشورات جامعة سعد دحلب البلدية ، سنة 1977م ص 249-251 .
- نشأت نبيل محمد الوكيل " التوازن النقدي ومعدل الصرف " دار الكتب المصرية 2006م ص 17-20 .
- Sylvie COSTE, "Analysis of the effectiveness of the devaluation of the CFA franc in Ivory Coast", Centre for the Study of Black Africa IEP from Bordeaux, N° 63 – 1999.P: 5
- A. Dennouni, Revue periodical, cahiers from CREAD, No. 01, January 1998; P: 115



- Bernardin Akitoby, " Nominal Rigidity , Devaluation and Equilibrium Search for the Intertemporal General", Cahier 0897, Centre Development in economics (C.R.D.E.) and Department of Economics, University of Montreal – June 1997.
- Jordi Gali, Tommaso Monacelli, << Monetary policy and exchange rate volatility in a small open economy », Review of Economic Studies (2005) 72, PP: 707–734.
- Hala El-Ramly, "The Effect of Devaluation on Output in the Egyptian Economy: A Vector Autoregression Analysis", EuroJournals Publishing, Inc, 2008. P: 83.
- Huseyin Kalyoncu.al, "International Research Journal of Finance and Economics", Article Titrer : "Currency Devaluation and Output Growth: An Empirical Evidence from OECD Countries", EuroJournals Publishing, 2008
- Hossain Akhtar," The granger-causality between money growth, inflation, currency devaluation and economic growth in indonesia: 1954– 2002", International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies, Australia 2005, PP: 84–8
- I.Longatte, P.Vanhove, " General Economics ",Edition Dunod,Paris 2001 PP: 195–196.
- Innwon Park, "Trade Liberalization and Long-run Economic Growth – A CGE Model Analysis of AFTA",Graduate School of International Studies, Korea University, 2003,PP:20–21.

Abstract

The research aims to prove whether the exchange rate achieves monetary policy goals to reach the final goals of the magic square. The research addressed the problem of "Is it possible for a change in the value of the currency to have a positive impact on achieving the magic square in Iraq". The study covered the period 2003–2023 AD in order to try to



understand the causal relationship between these variables among themselves and then with the exchange rate. We used causality testing and error models in order to estimate standard models that explain this relationship in the long term. The research concluded that the magic square is considered an unattainable concept for the monetary authorities in Iraq. The economy in Iraq is characterized by the weakness of its structures and composition, which suffer from structural imbalances, which has been reflected in the value of the external local currency and high rates of inflation and unemployment. The Iraqi economy is characterized by inflexibility in production, export and import through its reliance on exporting a single product, and the decline and fluctuation of global oil prices. In addition to the parallel market, which exhausted the state treasury and contributed to the deterioration of the value of the Iraqi dinar, the research recommended encouraging investment in the export sector outside the oil sector. Reducing consumer imports to spare the state budget the burden of price changes in international markets and controlling import and export movement to prevent foreign currency smuggling.